الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
24 March 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد براون ..... (لكسمبرغ)

لاحقا: السيدة إيهيرالدي غييمونات (نائبة الرئيس) ..... (أوروغواي)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/74/40، و A/74/44، و A/74/48، و A/74/55، و A/74/56، و A/74/146، و A/74/148، و A/74/228، و A/74/233، و A/74/254، و A/74/256)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/74/147، و A/74/159، و A/74/160، و A/74/161، و A/74/163، و A/74/164، و A/74/165، و A/74/167، و A/74/174، و A/74/176، و A/74/178، و A/74/179، و A/74/181، و A/74/183، و A/74/185، و A/74/186، و A/74/189، و A/74/190، و A/74/191، و A/74/197، و A/74/198، و A/74/212، و A/74/213، و A/74/215، و A/74/226، و A/74/227، و A/74/229، و A/74/243، و A/74/245، و A/74/255، و A/74/261، و A/74/262، و A/74/270، و A/74/271، و A/74/277، و A/74/285، و A/74/314، و A/74/318، و A/74/335، و A/74/349، و A/74/351، و A/74/358، و A/74/460، و A/74/493)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/74/166، و A/74/188، و A/74/196، و A/74/268، و A/74/273، و A/74/275، و A/74/276، و A/74/278، و A/74/303، و A/74/311، و A/74/342)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): عرضت تقريرها (A/74/243)، فقالت إن الحق في التعليم كوسيلة لمنع الجرائم الفظيعة والانتهاكات الجماعية أو الجسيمة لحقوق الإنسان مسألة لا تتعلق بالمجتمعات التي تعاني من اضطرابات كبيرة فحسب، بل أيضا بالمجتمعات السلمية. والواقع أن إعمال الحق في التعليم المنصف والجيد والشامل للجميع في أوقات السلم أمر ضروري وملح من أجل منع ارتكاب هذه الجرائم والانتهاكات في المستقبل.

2 - وأشارت إلى أن التقرير يتتبع التطورات التي أدخلت على معايير التعليم منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحتى اعتماد أهداف التنمية المستدامة في القريب. فالسلام، والمشاركة في التنمية الاجتماعية، والمعرفة، وفهم الآخرين وقبولهم، واحترام التنوع الثقافي والتعليم الذي يكيف مع احتياجات الطلاب ومهاراتهم هي أهداف تعليمية تقبلها الدول على نطاق واسع وتعززها آليات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي. غير أن نظم التعليم لا تعمل بشكل مستقل عن المجتمعات التي تتواجد فيها، بل هي بالأحرى تستنسخ، عن غير قصد أحيانا، علاقات السلطة ونظم السيطرة القائمة داخل تلك المجتمعات.

3 - وأضافت قائلة إنه كثيرا جدا ما تمثل المدارس أدوات لتقسيم المجتمعات المحلية أو نشر الدعاية. ويغرس الانقسام والكراهية من خلال الفصل وفي تخصصات تشمل التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعلم، ويمكن أن يتأتيا صراحة أو ضمنا، بما في ذلك من خلال البرامج التي تنشر صورا نمطية عن الأقليات أو الفئات الاجتماعية. ويمكن للمدارس أن تفرض مذاهب دينية باستبعاد الفتيات أو تعزيز صور السلوك "الجيد" للنساء والفتيات والزوجات. ويتعين دراسة هذه الأفكار، التي كثيرا ما تكون وراء التطرف العنيف، لمنع الفظائع المرتكبة ضد المرأة. غير أنه من دون التمويل المناسب والمعلمين المؤهلين، تفتقر نظم التعليم العام إلى المصداقية والسلطة اللازمتين لمكافحة انتشار الكراهية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي.

4 - وأردفت قائلة إنه وفقا للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، يلزم توفير تعليم جيد منصف وشامل للجميع لتعزيز السلام ومنع الفظائع، ولا يمكن تسخير هذه الإمكانات الوقائية إلا من خلال نهج قائم على الحق في التعليم. ومن شأن حماية هذا الحق تمكين الأطفال والبالغين من العيش في مجتمعات سلمية وديمقراطية والإسهام فيها. ويعني تحقيق الهدف 4 توفير الأدوات اللازمة لفهم التعقيد الكامل للمجتمع بشكل أفضل.

5 - ومضت تقول إنه لا يمكن تحقيق الوقاية الفعالة، ولا سيما في المراحل المبكرة، إلا بضمان أن يتمتع الجميع بالحق في التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع. وينبغي للدول احترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله عن طريق إتاحة نظام للتعليم العام المجاني على أعلى مستوى من الجودة وتخصيص الموارد اللازمة له. وفي المؤسسات الخاصة، تحتاج الدول إلى تنفيذ تدابير لضمان إعمال الحق في التعليم، بما في ذلك عند توفيره دون رقابة أو مشاركة من الدولة. وللاستفادة من الإمكانات الوقائية للحق في التعليم، اقترحت الإطار المسمى

ABCDE، الذي ينبغي بموجبه للتعليم أن يعزز قبول الذات والآخرين، والشعور بالانتماء إلى المجتمع، والتفكير النقدي، والتنوع والتعاطف.

6 - **السيدة بوغياي** (هنغاريا): قالت إن الإطار ABCDE يعكس النهج الذي يتبعه بلدها في مجال التعليم. وتمشياً مع التوصية بإدراج لغات الأقليات في التعليم الثنائي اللغة، توفر هنغاريا التعليم بلغة الأم للأقليات القومية، وتدعم بالتالي حقها في الحفاظ على هويتها الثقافية. واقتناعا منها بأهمية توفير التثقيف بشأن الفظائع التي ارتكبت في الماضي، أدرجت هنغاريا التثقيف بشأن محرقة اليهود في مناهجها المدرسية. والحق في التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع يتسم بالأهمية الأساسية لمنع الجرائم الفظيعة وتحقيق السلام المستدام.

7 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة التزاما قويا باحترام وحماية وإعمال الحق في التعليم بوصفه حقا أساسياً من حقوق الإنسان، فضلا عن ضمان المساواة والإدماج وعدم التمييز للجميع. وتحقيقاً لهذا الغرض، اعتُمدت إصلاحات شاملة لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وتحسين مستويات التحصيل التعليمي. وتشمل التدابير التوفير المجاني والإلزامي لخدمات الحضانة والتعليم الابتدائي، فضلا عن التعليم الثانوي المجاني وسهل المنال، وتوسيع فرص التعليم العالي والدعم المالي. كما استحدث نظام للإنذار المبكر والدعم التربوي للحد من مغادرة المدارس في وقت مبكر، وطبقت سياسات خاصة لمساعدة الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات، بمن فيهم طلاب الروما.

8 - **السيد رويجين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالاستثمار في زيادة التعليم وتحسينه داخل الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم. ومن الضروري ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب وإتاحة الفرص لما لا يقل عن 12 سنة من التعليم الجيد للجميع. وفي هذا الصدد، استفاد أكثر من 6,5 ملايين طالب في 55 بلدا في جميع أنحاء العالم من المشاريع التعليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي بين عامي 2015 و 2018. وكجزء من الجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية لتوفير أفضل تعليم ممكن في حالات الطوارئ، أصدرت المفوضية في أيار/مايو 2018 رسالة عن التعليم في حالات الطوارئ والأزمات المطولة، التزمت فيها بالتركيز على ضمان استمرارية التعليم عن طريق التصدي للعوائق وإعادة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لمتابعة التعليم المأمون والعالي الجودة. وفي عام 2019، واصل الاتحاد الأوروبي زيادة تمويله للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المطولة لتصل نسبته إلى 10 في المائة من الميزانية المخصصة للعمل الإنساني.

9 - وأضاف قائلا إنه سيكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات عن تنفيذ الإطار ABCDE وعن أدوات التقييم لتحديد مدى نجاحه. وبالنظر إلى أن نقص تمويل التعليم يقوض الحق في التعليم، سأل عما يمنع الدول من الاستثمار بشكل كبير في النظم المدرسية وكيف يمكن إقناعها بالقيام بذلك. وفي سياق يمكن فيه استخدام المدارس كأدوات لزرع الانقسام والدعاية، سأل عن الكيفية التي يمكن بها للمدارس أن تؤدي دورا إيجابيا في المساهمة في منع الجرائم الفظيعة والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

10 - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد آراء المقررة الخاصة بشأن ضرورة منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية في مرحلة أبكر بكثير. وتقوم إندونيسيا، بوصفها أمة شديدة التنوع، بوضع مناهجها التعليمية بالاستناد إلى المبادئ القانونية الوطنية التي تتسم بأهمية بالغة لإنتاج مجتمع متناغم ونابض بالحياة. وفي هذا الصدد، يتسم نظام التعليم في البلد بأنه ديمقراطي وغير تمييزي ويحافظ على احترام حقوق الإنسان والتنوع الوطني والقيم الثقافية. وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها إندونيسيا، فهي تؤكد من جديد التزامها بتحسين التعليم وتحقيق المساواة فيه في جميع أنحاء البلد. وسألت عن الدور الذي يمكن أن يؤديه الوالدان بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتنفيذ الإطار ABCDE.

11 - **السيدة محمد** (ملديف): قالت إن التعليم هو إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة لبلدها، الذي يفخر بمستوى الالتحاق المرتفع بالمدارس فيه. وعلى نحو ما أشارت إليه المقررة الخاصة، يمكن أن تكون المدارس أداة لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنوع والإدماج، ولكنها يمكن أن تكون أيضا أدوات لنشر الكراهية والإيديولوجيات المتطرفة التي تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد النساء والفتيات. وإذ تدرك حكومة بلدها أن المدارس تعمل كمرايا للمجتمع، فهي تخطط لاستعراض المناهج المدرسية من منظور المساواة بين الجنسين وإدماج وحدات تعزز المساواة بين الجنسين والتسامح والاحترام والإدماج.

12 - وأشارت إلى أن التعليم يمثل وسيلة للكشف عن الحقيقة وتعزيز المصالحة عبر إدراج روايات موضوعية عن الفظائع التي ارتكبت في الماضي في مناهج التاريخ. وبالنظر إلى أن ملديف قررت مؤخرا استحداث آليات للعدالة الانتقالية، سيكون من المفيد الحصول على مزيد من التوجيه بشأن كيفية الربط بين التدابير التعليمية وتدابير العدالة الانتقالية.

13 - **السيد دريوشين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشاطر المقررة الخاصة العديد من الشواغل الواردة في تقريرها. ومما لا شك فيه أن التعليم الجيد الذي يمكن للجميع الحصول عليه دون تمييز ينطوي على إمكانات كبيرة لمنع النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن عددا من البلدان الأوروبية يستخدم التعليم بصورة متزايدة كأداة للتمييز ضد الأقليات القومية والإثنية واللغوية.

14 - وأضاف قائلا إنه في أعقاب المبادرات التشريعية الجديدة في ريغا وتالين وكييف، على سبيل المثال، تردت الحالة إلى حد بعيد بالنسبة للأقليات الناطقة بالروسية في دول البلطيق وللسكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا. واعتمدت أوكرانيا، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، قانوناً في تموز/يوليه 2019 يكفل أن تكون اللغة الأوكرانية لغة الدولة، مما أدى إلى تمييز كبير ضد اللغة الروسية. وتهدف السياسات التعليمية لدول البلطيق إلى تهميش السكان الناطقين بالروسية ككل، ولا سيما في لاتفيا، بعد اعتماد قانون يوجه جميع المدارس لتدريس المواد باللغة اللاتفية فقط ابتداء من عام 2021. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ لائحة مجلس الوزراء رقم 716 بشأن التعليم قبل المدرسي منذ 1 أيلول/سبتمبر 2019 في لاتفيا يعني فعلياً أن الأطفال الناطقين بالروسية سيضطرون إلى استخدام اللغة اللاتفية كلغة تواصل رئيسية لهم. وهذا يتعارض، في جملة أمور، مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية حقوق الطفل.

15 - ومضى يقول إن وفد بلده يدعو المقررة الخاصة إلى معالجة حالات التمييز المذكورة أعلاه، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة اللازمة من الخبراء إلى حكومات إستونيا وأوكرانيا ولاتفيا. واختتم قائلاً إنه ينبغي لها أن تبقي مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة على علم بآخر التطورات في هذا الصدد.

16 - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه على الرغم من أن تقرير المقررة الخاصة لا ينشئ حقوقاً دولية لم يتفق عليها من قبل، فإن وفد بلدها يتفق معها على أن التعليم الشامل للجميع والمراعي لحقوق الإنسان يمكن أن يسهم إسهاما إيجابيا في منع الفظائع وغيرها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وتفخر الولايات المتحدة بالعمل مع شركائها في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق أقصى قدر من فرص الحصول على التعليم، بما في ذلك عن طريق الاستثمار سنويا في أكثر من 45 بلدا للمساعدة في ضمان حصول الأفراد على التعليم والتدريب اللذين يحتاجونهما. ويقدم أكثر من نصف هذه الاستثمارات في البلدان المتضررة من العنف أو النزاعات أو الأزمات.

17 - وأضافت قائلة إن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تساعد الدول على إدماج الأحداث التاريخية وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية في المناهج الدراسية الدولية. وهي تساعد أيضا في توثيق الفظائع المرتكبة في مجال حقوق الإنسان في التعليم العام وبرامج التوعية، وفي برامج أخرى تهدف إلى زيادة التسامح وتعزيز مهارات التفكير النقدي. وتشكل هذه الجهود خطوة مهمة نحو المصالحة وهي تؤدي وظيفة وقائية. ومن الأمثلة على العمل في مجال منع ارتكاب الفظائع الجماعية والتعافي منها الدعم الذي تقدمه وكالة التنمية الدولية إلى مركز التوثيق لكمبوديا، الذي وضع منهجا دراسيا يهدف إلى التوعية بشأن الفظائع التي ارتكبتها جماعة الخمير الحمر وساهم في إنشاء سجل تاريخي متاح للجمهور يستخدم لضمان إدانة كبار قادة الخمير الحمر وتوفير خدمات الدعم للناجين الكمبوديين من التعذيب والعنف.

18 - وأردفت قائلة إن المنظمات المتطرفة العنيفة تستهدف بشكل متزايد المدارس والطلاب والعاملين في مجال التعليم في محاولة لغرس الخوف وإثارة الانقسام المجتمعي. ويجب أن يدين الجميع هذه الأعمال، ويجب محاسبة مرتكبيها. ومما يثير القلق البالغ أيضاً الحالات التي لا تقدم فيها نظم التعليم نموذجا عن الحرية الأكاديمية أو التنوع أو الشمولية، وحيث لا يتمكن الطلاب من تطوير معرفتهم عن أنفسهم وثقافتهم. فعلى سبيل المثال، احتجزت حكومة الصين مليون من الإيغور وغيرهم من المسلمين الترك في معسكرات الاعتقال في شينجيانغ، ومنعتهم من تلقي التعليم بحرية وفقاً لدينهم وعزلت أطفالهم في ما يسمى بمؤسسات رعاية الطفل والمدارس الداخلية، حيث يُدرَّسون قسراً باللغة الصينية بدلاً من لغتهم.

19 - **السيد هازان** (فرنسا): قال إن التعليم والتدريب أساسيان للتنمية وهما يمثلان من ثم أولوية بالنسبة لبلده الذي يخصص 15 في المائة من مساعدته الإنمائية الرسمية للتعليم. والحصول على تعليم جيد أمر أساسي بالنسبة للشباب والشابات للمشاركة في المجتمع، ويمكن أن يسهم في منع الجرائم الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان. وتمول فرنسا عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين تعليم الفتيات، بما في ذلك في منطقة الساحل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في أنشطة بناء السلام وتيسير الإدماج الاجتماعي وتحسين فرص الحصول على عمل لائق. وتركز حكومة بلده أيضا

على منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك على التصدي للعنف الجنساني في المدارس. وسيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن بها للمدارس أن تسهم في مكافحة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي في هذا العصر الرقمي.

20 - **السيدة وانغ يي** (الصين): قالت إن وفد بلدها يعترض على الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهها وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسات التعليمية والدينية للصين. وتكفل حكومة الصين، وفقاً لدستورها، حق الأقليات الإثنية في استخدام لغاتها، الحاضرة على نطاق واسع في الحياة السياسية والاجتماعية ونظام التعليم في البلد. وما فتئت الحكومة تسعى إلى تحسين مستوى التعليم بلغات جماعات الأقليات، بما في ذلك من خلال التعليم الثنائي اللغة. وهي تضمن أيضا حرية المعتقد الديني، بما في ذلك في شينجيانغ، التي تضم آلاف المواقع الدينية، الكثير منها مساجد إسلامية. وفي مواجهة التهديد الخطير للعنف والإرهاب، أنشأت الصين، وفقا للقانون، مراكز للتعليم والتدريب المهني تكفل الحق في التنمية والبقاء للناس من جميع الجماعات الإثنية. والتطرف الديني يختلف كثيرا عن الدين وينبغي عدم الخلط بينهما. وينبغي ألا تستخدم هذه الذرائع للتحريض على النزعات الانفصالية والإرهاب. واختتمت قائلة إنه ينبغي للولايات المتحدة أن ترفض المواقف القائمة على التحيز، وأن تنظر إلى سياسة التعليم المتعلقة بالحرية الدينية في الصين بطريقة موضوعية وأن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلدها.

21 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إنه من الضروري اعتماد نهج كلي في منع انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية، وإن التعليم يؤدي دورا هاما في إقامة مجتمعات يسودها الوئام والديمقراطية. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية للتعليم المقدمة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف تؤدي دورا هاما في تطوير المدارس، هناك شواغل خطيرة بشأن التمويل غير المباشر أو المباشر للتعليم الخاص والعام من جانب الجهات المانحة الثنائية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك بين عامي 2015 و 2030 فجوة سنوية في التمويل لتطبيق التعليم الجيد النوعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بمقدار 39 بليون دولار. وسيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن بها للدول أن تحقق التوازن الصحيح بين تيسير الحصول على التعليم وضمان التعليم الجيد للجميع. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها استخدام الإطار ABCDE لمعالجة مسألة التحرش في المدارس وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

22 - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): قالت إنه ينبغي زيادة تمويل الإطار ABCDE، والتعليم بوجه عام. ويلزم اعتماد نهج كلي يكفل استمرار إعطاء الأولوية للقيم المبينة في الإطار، من مستوى المرحلة الابتدائية إلى مستوى التعليم الجامعي. ومن المهم غرس قيم الاعتذار وإظهار الامتنان وحل النزاعات والاعتراف بالتنوع منذ الطفولة المبكرة. ومن الضروري أيضا حشد الموارد من خلال التضامن الدولي من أجل ضمان نظام تعليمي عالي الجودة. وفي هذا الصدد، تُشجع الدول على مواصلة تقديم المساعدة المالية للتعليم، مما يساعد في نهاية المطاف على منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم.

23 - وأضافت أن للمدارس والأسر دورا هاما تؤديه في منع خطاب الكراهية والتنمر، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي، وأنه يلزم تعليم القيم الأساسية والتفكير النقدي منذ سن مبكرة جدا. وينبغي أن تكون التربية المفتوحة قائمة إلى جانب أطر أكثر رسمية، بالنظر إلى تزايد احتمال حدوث تحول إيجابي عندما تكون المدارس منفتحة على المجتمع. غير أنه لكي يتمكن الأطفال من الحصول على تعليم عام عالي الجودة، من الضروري أن توفر الدول الموارد اللازمة تمشيا مع مبادئ أبيدجان بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم.

24 - **السيد كامل** (الجزائر): قال إن بلده يبذل الجهود لكفالة أن يؤدي الحق الدستوري في التعليم لجميع الأطفال الجزائريين دورا رئيسيا في منع الجرائم الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد وفد بلده للإطار ABCDE ومشاطرته المقررة الخاصة رأيها بشأن أهمية ضمان توفير تعليم منصف وعالي الجودة للجميع. وسيكون من المفيد معرفة كيفية عمل المقررة الخاصة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل إعمال الحق في التعليم.

25 - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال في معرض تقديمه لتقريره (A/74/493) إن عصر الحوكمة الرقمية يعني أن غالبية الحكومات حول العالم تتحرك باتجاه رقمنة نظمها، بما في ذلك نظمها للهوية الوطنية، التي يجمع الكثير منها بيانات بيومترية شاملة. وعادة ما تركز المبررات المقدمة لاعتماد ما يمكن أن يصبح نظم مراقبة اقتحامية على تعزيز الحماية الاجتماعية أو دولة الرفاه، إلى جانب تحسين كفاءة الحكومة والقضاء على الغش.

26 - وأشـــار إلى أن دولة الرفاه الرقمي عادة ما تُقدَّم على أنها وسيلة لضمان استفادة المواطنين من التكنولوجيات الجديدة واستخدامهم خدمات حكومية أكثر كفاءة. ومع ذلك، هناك خطر حقيقي من حصول أسوأ حالة رقمية للرعاية الاجتماعية يمكن فيها استخدام مطابقة البيانات بلا أي قيود للكشـف عن المخالفات في سـجل المسـتفيدين الضـعفاء من الرعاية الاجتماعية والمعاقبة عليها، ورصـــد المســـتفيدين منها، وفرض شـروط على متلقيها تقوض الاسـتقلال الذاتي الفردي وتفرض جزاءات عقابية شديدة. وكثيرا ما تُستخدم رقمنة نظم الرعاية الاجتماعية لتشـجيع إجراء تخفيضـات في ميزانيات الرعاية الاجتماعية، وتقليص مجموعة المســتفيدين، وإلغاء الخدمات، وفرض أنظمة جزاءات أقوى، وقلب المفهوم السائد بأن الدولة يجب أن تكون مسؤولة أمام الفرد.

27 - وأضـاف قائلا إن الكثير من الحكومات التي تسـتحدث نظماً رقميـة لتحـديـد الهويـة من خلال البيـانـات البيومتريـة قليلا مـا تفكر في الأســس القانونية لتلك التطورات وفي إجراءات الحماية الضــرورية لمنع وقوع كوارث في المستقبل. وتشمل مخاطر استخدام قواعد البيانات الضـخمة هذه إسـاءة الاسـتخدام من جانب الحكومة، والتلاعب بالنظام أو إسـاءة اسـتخدامه بدوافع سـياسـية، وإتاحة وصـول القطاع الخاص الواسع النطاق إلى البيانات دون ضمانات كافية، والقرصنة. وفي كثير من الأحيان يمثل القطاع الخاص القوة الدافعة لاعتماد هذه النظم، غير أنه ليس خاضعا لمعايير حقوق الإنسان ولا توفر مدوناته الأخلاقية إلا النزر اليسير من الحماية لضمان حقوق الأفراد ومصالحهم.

28 - وأشـــار إلى أن قرارات تطبيق نظم تحديد الهوية من خلال البيانات البيومترية والنظم الرقمية للرعاية الاجتماعية ذات الصلة تشكل تهديدا كبيرا للديمقراطية، نظرا لأنها نادرا ما تكون موضـــع نقاش وتمحيص عامين جادين. وفي حين أن هذه النظم تُعرض على أنها ابتكارات إدارية أو تقنية أســاســا يقرها وزراء أو حتى مســؤولون غير منتخبين فحســب، فإن الآثار المحتملة على الديمقراطية وحقوق الإنســان هائلة. وعلى الرغم من أن أوســاط حقوق الإنســان أجرت دراســات عن التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصــطناعي، فإنها نادراً ما رصدت بشكل كاف النطاق الكامل للتهديدات التي يمثلها نشوء دولة الرعاية الاجتماعية الرقمية. ولمواجهة التمييز والتحيز المتوطنَين بسبب الافتقار إلى التنوع في قطاع الذكاء الاصــطناعي، ولضــمان مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان، من الضروري كفالة إخضاع الممارسات التي يقوم عليها إنشاء البيانات ومراجعتها وصيانتها لتمحيص دقيق.

29 - واختتم قائلاً إنه لكي تتمكن التكنولوجيات الجديدة من تحويل دولة الرعاية الاجتماعية نحو الأفضـل، ينبغي أن ينصـب التركيز على ضـمان أن تتيح ميزانيات الرعاية الاجتماعية مسـتوى معيشـة أعلى للضـعفاء وعلى إيجاد تقنيات أكثر فعالية لتلبية احتياجات الأشـخاص الذين يكافحون من أجل دخول سوق العمل أو العودة إليه.

30 - **السـيد رويجين** (المراقـب عن الاتحـاد الأوروبي): قـال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء فيه بصـدد تنفيذ إطار قانوني يتيح لجميع الناس الاســتفادة من الابتكار الرقمي في إطار الاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم الأساسية. ومن الضروري أن تراعي المبادرات الرامية إلى تنظيم اسـتخدام التكنولوجيات الجديدة مسـألة الفقر. ولدى الاتحاد الأوروبي مفهوم للوصـول الشـامل والمضـمون إلى الخدمات الرقميـة بســعر معقول. وطلـب أمثلـة على التكنولوجيـات الجـديـدة المستخدمة لمكافحة الفقر وتوسيع نطاق الحقوق والحريات الأساسية.

31 - **السـيد أمايو** (كينيا): قال إن وفد بلده يعترض على الفقرة 18 من التقرير، التي كان يمكن حذفها لو أن المقرر الخاص تمهل لتلقي جانبي القصـــة. وقد أطلقت كينيا، في ســـعيها لتقديم خدمة أفضـــل لمواطنيها، نظاماً وطنياً متكاملاً لإدارة الهوية، يعمل كســجل للســكان ومسـتودع لبيانات كل فرد. وقد بدأت العملية بتوحيد البيانات الواردة من الوكالات الرئيسية لتسجيل السكان. والمعلومات الواردة في الفقرة 18 من التقرير غير صـــحيحة، بالنظر إلى أن عملية التســجيل الجماعي التي أجريت في كينيا كانت طوعية وأن جمع البيانات البيومترية اقتصر على بصـمات الأصـابع والوجه؛ ولم يكن مطلوبا من الأفراد تقديم هندسـة اليد أو هندسة صيوان الأذن أو أنماط الشبكية والقزحية أو الموجات الصوتية أو البصمة الوراثية. وطلب تصحيح المعلومات الواردة في التقرير.

32 - **السيد سامسون** (فرنسا): قال إن التكنولوجيات الجديدة تمثل وسيلة قوية لجعل إجراءات الدولة لمكافحة الفقر أكثر فعالية عن طريق تبسـيط الإجراءات وتيسـير حصـول أولئك الذين يعيشـون في مناطق معزولة والأشـــخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة على الخدمات العامة والاســـتحقاقات الاجتماعية. ويجب على الدول أن تعمل على تعزيز الشـمول الرقمي لكي يسـتفيد الجميع من هذه الإمكانات. ويجب أن تتـاح الخـدمـات على الإنترنـت للجميع وأن تكيف مع احتيـاجـات الأشـخاص ذوي الإعاقة البصـرية. غير أنه ينبغي تطوير النظم القائمة على الخوارزميات في إطار أخلاقي وشـفاف. وطلب أمثلة على الكيفية التي أسهمت بها التكنولوجيات الجديدة إيجابياً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

33 - **السيدة جبريكيدان** (إريتريا): قالت إن نظم الرعاية الاجتماعية الرقمية يمكن أن تُصعِّب حصول المجتمعات الضعيفة والمحرومة على الدعم الذي تحتاجه. وكثيرا ما تنجم التحديات التي ينطوي عليها التصدي للفقر بفعالية عن افتقار إلى القدرات والموارد وليس عن افتقار إلى النظم والآليات. وسألت كيف يمكن للبلدان التي لم تصل إلى مستوى عال من التطور التكنولوجي أن تتجنب إنشاء نظم رقمية للرعاية الاجتماعية تعيق الوصول بشكل أكبر.

34 - **السيدة وانغ** يي (الصين): قالت إن الحد من الفقر المدقع كان دائما الهدف المشترك والتحدي الرئيسي الذي يواجه التنمية العالمية، وإن الفجوات في الثروة وحدوث ارتفاع في النزعة الانفرادية والنزعة الحمائية أمور شكلت تهديدات خطيرة للنمو العالمي. وينبغي للبلدان النامية أن تدمج الحد من الفقر في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وأن تتخذ تدابير فعالة لتعزيز التقدم الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية في المناطق الفقيرة. ومن الضروري أيضا بناء نظام اقتصادي دولي عادل ومنظم وشامل للجميع، ودعم التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في الحد من الفقر على الصعيد الدولي.

35 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن تطبيق التكنولوجيا لزيادة الكفاءة يمكن أن يكون إشكاليا من منظور حقوق الإنسان. ومن شأن إجبار مستخدمي نظم الرعاية الاجتماعية الرقمية على دفع رسوم إضافية أو تشجيعهم على الاشتراك في الخدمات المدفوعة أن يزيد من الفقر المدقع ويمنع الأفراد الأكثر ضعفاً من الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وكثيرا ما لا يتاح لأكثر الناس ضعفا من الناحية المالية الحصول على الاستحقاقات الأساسية والخدمات العامة. وسيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن بها التعويض عن هذه الانحرافات.

36 - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال، رداً على ممثل كينيا، إن الصحف في ذلك البلد أولت اهتماماً كبيراً للسبل التي ستستخدم بها بطاقة الهوية. وقد ركزت هذه التقارير على مشروع قانون هودوما لعام 2019، الذي قدمته الحكومة مؤخرا إلى البرلمان. وتنص المادة 8 من مشروع القانون هذا على أنه يجب على كل فرد مقيم - وليس فقط المواطنين الكينيين - تقديم رقم هودوما للحصول على جواز سفر، أو تقديم طلب للحصول على رخصة قيادة، أو تسجيل رقم هاتف محمول، أو التسجيل كناخب، أو دفع الضرائب، أو التداول في الأسواق المالية، أو فتح حساب مصرفي، أو الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية، من بين العديد من الخدمات العامة الأخرى. وبالتالي فإن الظروف التي اقترحت حكومة كينيا رسميا ضرورة أن تُربط باستخدام بطاقة الهوية واسعة النطاق جدا. وتتعلق شواغل أخرى بوجود العديد من الأفراد الذين لا يزالون غير مسجلين، مثل السكان النوبيين، الذين هم بالفعل عديمو الجنسية. وأعرب عن أمله في أن تحل هذه المسائل بفعالية من خلال عمليات التقاضي الجارية في المحكمة العليا في كينيا.

37 - ورداً على تعليقات أخرى، قال إنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو القوة التي من المرجح أن تتصدى لاحتكار التكنولوجيا الكبيرة، فإن عمله الرامي إلى إدماج معايير حقوق الإنسان نفسه يمكن أن يحسَّن.

38 - وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة لمساعدة الضعفاء، قال إن إسناد حماية الرعاية الاجتماعية إلى النظم الخوارزمية يمكن أن يؤدي إلى ترك عدد كبير من الناس خلف الركب. ولتفادي هذا الخطر، ينبغي تصميم النظم الرقمية بطريقة لا تستبعد العنصر البشري. فأضعف الفئات تحتاج إلى التعاطف والتفاعل والتشجيع والدعم الإنساني. ومن شأن الحد من الدعم من خلال إعطاء الناس خيار التفاعل فقط مع شاشة أو قراءة نسخة مطبوعة أن يقوض إلى حد كبير خدمات الرعاية الاجتماعية. ويمكن أيضا استخدام التكنولوجيا بشكل سلبي لتتبع استهلاك الناس فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وخفض استحقاقاتهم إذا اكتسبوا عادات غير صحية، على سبيل المثال. وينبغي أن يقوم أي نظام جاد على تقديم المساعدة عند تحديد المشاكل.

39 - ومضى يقول إن فرنسا ستعلن قريباً عن تطبيق نظام جديد لتحديد الهوية من خلال البيانات البيومترية على الصعيد الوطني. وفي حين يمكن للتكنولوجيا أن تكون أمراً شديد الإيجابية ولا يمكن أو ينبغي مقاومته، من الضروري وضع ضمانات لحماية البيانات والحد من المخاطر.

40 - ورداً على ممثل إريتريا، قال إنه ينبغي تنظيم شركات القطاع الخاص لضمان احترامها لحقوق الإنسان، لأنه يمكن في تلك الحالة فقط إقامة علاقة فعالة تنهض بالتكنولوجيا وحماية حقوق الإنسان. وترى بعض الحكومات في بلدان الجنوب أنها بحاجة إلى الانتقال إلى نظام شامل يقوم على البيانات البيومترية على الفور؛ مع ذلك، فإن أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحالية سيصبح قريبا شيئا

من الماضي، لذلك قد يكون من المفيد الانتظار لتطوير نظم جديدة تكون أيسر تكلفة وأفضل تكيفاً مع احتياجاتها.

41 - وفيما يتعلق بدور التعاون الدولي في مكافحة الفقر، قال إنه ينبغي للترتيبات المتخذة مع الحكومات الأجنبية أن تكون شفافة تماما لتوضيح الآثار المترتبة على الميزانيات الوطنية وقدرة الحكومات على توفير الخدمات الكافية للفقراء. وفي هذا السياق، ليس من الواضح ما إذا كانت بعض مشاريع الهياكل الأساسية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق تتسم بالدرجة اللازمة من الشفافية وبأنها ستكفل مصالح الفقراء.

42 - ورداً على ممثلة المغرب، قال إنه من المهم تحقيق توازن بين تطبيق نظام تكنولوجي عام وحماية حقوق الإنسان لكل فرد. وينبغي أن ينصب التركيز على العنصر البشري والقدرة على مساءلة الجهات الفاعلة ذات الصلة.

43 - وأشار إلى أن رئيس وزراء المملكة المتحدة حذر في خطابه أمام الجمعية العامة من الاستبداد الرقمي وخطر عدم معاملة البشر كأشخاص لا قيمة لهم موجودين في نهاية سلسلة مرقمنة. غير أن هذه الانتقادات هي ما يرد في التقرير فيما يتعلق بالطريقة التي تعمل بها دولة الرعاية الاجتماعية البريطانية في إطار نظام الائتمان الشامل.

44 - **السيد أمايو** (كينيا): قال إنه ينبغي عدم إدراج البيانات البيولوجية التي لم تدون أثناء عملية التسجيل، مثل هندسة صيوان الأذن والحمض النووي الريبي المنزوع الأكسجين، في التقرير. وقال إن كينيا لديها دستور نابض بالحياة وسلطة قضائية ومجتمع مدني وصحافة تتسم بالفعالية، وإنها اتخذت قرارات بشأن عملية التسجيل بمشاركة الجمهور. ولذلك ينبغي إدخال تصويبات مناسبة على التقرير.

45 - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة إيهيرالدي غييمونات (أوروغواي).*

46 - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى الشروع في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

47 - **السيدة** كارين **بيرس** (المملكة المتحدة): تكلمت أيضا باسم الأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان، فقالت إن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان يقومون بدور حاسم في دعم العمل المضطلع به في الأمم المتحدة، وفي أداء المؤسسات الديمقراطية على النحو السليم. فهما لا يثريان عملية صنع القرار فحسب، بل إن مساهماتهما تكفل أيضا أن يصل أثر القرارات المتخذة في الأمم المتحدة إلى منهم أبعد عن الركب. إذ إن أعمال التخويف والانتقام التي تمارس ضد من يتعاونون مع الأمم المتحدة تقوض مصداقية وفعالية المنظمة ككل، بما في ذلك نظام حقوق الإنسان.

48 - ومضت تقول إن من دواعي القلق تزايد عدد الأعمال الانتقامية، وتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان بصورة غير تناسبية للحواجز والتهديدات وأعمال العنف الخاصة بنوع الجنس، وعدد الاعتداءات على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام. وينبغي إدانة أي عمل من أعمال التخويف والانتقام، سواء على الإنترنت أو خارجها، ضد من يتعاون مع الأمم المتحدة من أفراد وجماعات. وينبغي للدول أن تمنع هذه الأفعال وتكفل الحماية الكافية منها عن طريق التوعية وضمان المساءلة وسبل الانتصاف الفعالة، سواء ارتكبت هذه الأفعال جهاتٌ فاعلة من الدول أو من غير الدول، وينبغي أن تبلغ الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان بذلك. وأعربت عن ترحيبها بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول التي ردت على الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الأشخاص والجماعات في بلدانها.

49 - ورحبت باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 28/42، وقالت إن مجموعة الدول الأعضاء تقدر تقديرا عاليا عمل الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، الذي تكفل ولايته استجابة أكثر تنسيقا واتساما بالطابع المنهجي لأعمال التخويف والانتقام، بما في ذلك الأعمال المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي ستساعد على وضع حد للإفلات من العقاب على تلك الهجمات.

50 - واختتمت كلامها قائلة إنه على الرغم من التزام الدول بمنع الأعمال الانتقامية والتصدي لها والتمسك بأعلى مستوى من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أيضا منع حالات التخويف والانتقام المزعومة ضد من قدموا معلومات أو سعوا

إلى التعامل معها والتصدي لتلك الحالات، وكفالة المساءلة عند وقوع تلك الأعمال. وينبغي أن تعزز هيئات الأمم المتحدة وآلياتها ووكالاتها الاستجابة الجماعية للأعمال الانتقامية، وأن تواصل النظر بالتفصيل في هذه الحالات. وأعربت عن ترحيبها بتقديم الأمين العام المساعد تقارير أكثر تواترا بشأن مسألة الأعمال الانتقامية ومتابعتها.

51 - **السيدة غونزاليز لوبيز** (السلفادور): تكلمت باسم الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فقالت إن حماية هؤلاء الأفراد من العنف والتمييز لا تتطلب إنشاء حقوق جديدة، بالنظر إلى أن الالتزام القانوني للدول بالتمسك بحقوق الإنسان لجميع الأفراد دون تمييز هو التزام راسخ تماما في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول أيضاً مسؤولية ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن حقوق الإنسان للأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

52 - وقد كان تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/41، إنجازا رئيسيا للمجتمع الدولي، وأثبت أن الدول توافق على أن هذا العنف والتمييز يستحقان اهتماما مستمرا. وأعربت عن تأييد الفريق الأساسي الكامل لولاية الخبير المستقل، الذي يبين تقريره الأخير كيف أن القوانين التمييزية والمعايير الاجتماعية الثقافية لا تزال تهمش المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتستبعدهم من قطاعات من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان والعمالة.

53 - ومضت تقول إن الكثير من الناس في العالم يعانون من العنف والتمييز بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية أو خصائصهم الجنسية الفعلية أو المتصورة. ومن المحتمل أيضا أن يكون الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين عرضة للخطر بسبب الشواغل التي تتعلق بالصحة العقلية، بما في ذلك الاكتئاب والانتحار، أو أن يكونوا هدفا للعنف والمضايقة. وقد ألغت تسع دول تجريم المثلية الجنسية على مدى السنوات الخمس الماضية، وأُحرز بعض التقدم في مكافحة العنف والتمييز القائمين على الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ودعا الفريق الأساسي الدول الأعضاء البالغ عددها 69 دولة التي لا تزال تجرّم العلاقات الجنسية المثلية القائمة على التراضي بين البالغين إلى إلغاء قوانينها.

54 - وتابعت تقول إن خطاب الكراهية كثيراً ما يُستخدم لتجريد الجماعات والأفراد المهمشين بالفعل من إنسانيتهم، مما يزيد من حدة التمييز ويحرض على العنف. وقد ارتكب أشخاص من جميع الفئات، بمن فيهم زعماء دينيون وسياسيون، أفعال الكراهية ضد أشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مع تزايد هذه الأفعال من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية على حد سواء. وأردفت قائلة إن الفريق الأساسي يعترف بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان دعما للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، الذي ينطوي القيام به على مخاطرة شخصية كبيرة. وتؤدي أعمالهم دورا بالغ الأهمية في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الدعم للضحايا، وإذكاء الوعي داخل الحكومات والمجتمعات. وهم يساهمون أيضا في اعتماد الدول الأعضاء تدابير ملموسة تكفل الحماية من العنف والتمييز القائمين على الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

55 - **السيد رويجين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متكلما أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، قال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يعترفان بالديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون بوصفها مبادئ رئيسية لحماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها. ومن الأرجح أن تكون المجتمعات التي تتسم بقوة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان مسالمة ومرنة، فضلا عن أنها أكثر استقرارا وازدهارا. ويتطلب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إطارا قويا للمساءلة يوفر سبل انتصاف فعالة للضحايا. ويصدق ذلك بصفة خاصة في الحالات التي ترتكب فيها تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بصفة منهجية.

56 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي، الذي يلتزم التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الجنائية الدولية، يؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية قوية وفعالة وهو سيواصل العمل من أجل التصديق العالمي على نظام روما الأساسي. وأعرب عن قلق الاتحاد البالغ إزاء الأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها

في ميدان حقوق الإنسان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال جميع الوسائل المتاحة، حيثما تعرضوا للخطر.

57 - وبالإضافة إلى إدانة انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الدول، من الضروري تحديد ونشر قصص إيجابية عن حقوق الإنسان تلهم الالتزام السياسي بمواصلة تنفيذ السياسات القائمة على حقوق الإنسان. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، أحرزت مبادرة ''قصص حقوق الإنسان الجيدة''، وهي ائتلاف من الدول التي تعمل من أجل تحقيق هذه الغاية، تقدما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحددت قصصا مهدت الطريق لتهيئة ظروف معيشية أكثر كرامة للجميع.

58 - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاما كاملا بإعمال حق الإنسان في الصحة، وقد اعتمدا مؤخرا مبادئ توجيهية في ميدان المياه والصرف الصحي، تؤكد الالتزام بالمساعدة على توفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي في جميع أنحاء العالم، وتحدد أولويات العمل الخارجي. واختتم كلامه قائلا إن هذه المبادئ التوجيهية هي من بين الخطوات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي نحو الإعمال التدريجي للهدفين 6 و 13 من أهداف التنمية المستدامة.

59 - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن ميل العديد من الدول إلى وضع قضايا الأمن القومي فوق قضايا حقوق الإنسان أمر يبعث على القلق. وبالنظر إلى أن السلام والأمن الدائمين لا يمكن أن يكونا موجودين من دون حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن سويسرا لا تزال ملتزمة بوضع حقوق الإنسان في صميم قضايا السلام والأمن. ولا يزال تعزيز قدرات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوقاية، ولا سيما الإنذار المبكر والعمل المبكر، يشكل أولوية، مثله مثل تحسين تبادل المعلومات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

60 - ومضت تقول إن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، الذي أكد من جديد مساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات وبناء السلام، يبرز أيضا الأثر غير التناسبي والفريد للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات. ومنذ اعتماد هذا القرار، ذُكرت حالة المرأة بانتظام في قرارات أخرى لمجلس الأمن. ومع ذلك، بعد مرور ما يقرب من 20 عاما، ظل العنف ضد المرأة في سياق النزاع والحرب، ولا سيما استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، واسع الانتشار. ولذلك ينبغي للجهات المعنية أن تدمج منظورا جنسانيا في جميع جهود الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن.

61 - وتابعت تقول إن ظهور تكنولوجيات جديدة فرض تحديات وطرح فرصا على حد سواء. وفي حين أن التكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانات هائلة لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم في العديد من مجالات الحياة، فإنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى أشكال جديدة أو أكثر خطورة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الخصوصية والحريات الفردية. ويوفر الفضاء الإلكتروني أيضا منتدى لأشكال جديدة من المضايقة والتهديدات والتخويف، ولا سيما ضد النساء والفئات الضعيفة. ويجب أن تكون مصالح السكان في صميم أي تحول تكنولوجي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الخصوصية في الفضاء الإلكتروني والمعايير الاجتماعية للمنصات الرقمية. ويجب الدفاع عن حقوق الإنسان بنفس القوة في العالم الافتراضي كما هو الحال في العالم الحقيقي. واختتمت كلامها قائلة أن حقوق الإنسان يجب أن تكون إحدى أسس الأنظمة والسياسات والممارسات لكل من الدول وشركات التكنولوجيا.

62 - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن الأمين العام قدم في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/74/268) توصية بأن تمتثل حكومة ذلك البلد لالتزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنفذ التوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتمكن مفوضية حقوق الإنسان من الوفاء بولايتها في مجالي الرصد والحماية، وتتخذ التدابير اللازمة للاستجابة إلى استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومضت تقول إن اليابان تواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون مع المجتمع الدولي. ويشكل قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باختطاف مواطنين يابانيين أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها هذا البلد. ويمضي العمر بالضحايا وأسرهم. وقالت إن حكومة بلدها تدعو إلى الإعادة الفورية لجميع المختطفين وهي ستتخذ التدابير اللازمة من أجل التوصل إلى حل شامل لهذه المسائل المعلقة.

63 - وتشاطر اليابان المجتمع الدولي شواغله فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ولاية راخين. ويجب على ميانمار أن تجري تحقيقات موثوقة وشفافة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في ولاية راخين الشمالية من خلال لجنة التحقيق المستقلة التي

تقودها ميانمار، وأن تتخذ التدابير المناسبة وفقا لنتائج تلك التحقيقات. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي حث ميانمار على بذل جهود محددة لإرساء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد.

64 - واستطردت قائلة إنه يجب على جميع أطراف النزاع المسلح في سورية احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع مناطق البلد، بما في ذلك محافظة إدلب وشمال شرق سورية. وأعربت عن شعور اليابان بقلق بالغ من أن تؤدي العمليات العسكرية في شمال شرق سورية إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية، وتأكيدها من جديد موقفها بأن الأزمة السورية لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية. وينبغي أن تقوم جميع الأطراف المعنية بدور بناء في تحسين الحالة الإنسانية والنهوض بالعملية السياسية. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع المجتمع الدولي من أجل تسوية الأزمة في سورية.

65 - ومضت تقول إن الوضع الإنساني في اليمن، حيث يحتاج نحو 80 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، يشكل مصدر قلق بالغ. واختتمت كلامها قائلة إن اليابان تدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير من أجل منع إلحاق الضرر بالمدنيين منعا تاما والتوصل إلى تسوية سياسية في أقرب وقت ممكن.

66 - **السيدة ماكدويل** (نيوزيلندا): قالت إن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة هي إطار مؤسسي تمس الحاجة إليه يضع خريطة طريق واضحة للمنظمة من أجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان استيعاب الجميع في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. ومن أجل مواصلة المناقشات بشأن كيفية التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سيقدم وفدها قرارا كل سنتين بشأن الاتفاقية.

67 - ومضت تقول إن إمكانية الوصول شرط مسبق لمجتمع شامل للجميع ولتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تتطلب تلك الإمكانية إزالة الحواجز المادية فحسب، بل أيضا ضمان مراعاة منظورات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تصميم وتنفيذ الخطط والإجراءات المتصلة بإمكانية الوصول. وأعربت نيوزيلندا عن سرورها لترشيح النيوزيلندي روبرت مارتن لمدة ثانية في عضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لانتخابات حزيران/يونيه 2020. وقالت إنه قدم منظورا جديدا لعمل اللجنة، بوصفه أول عضو في اللجنة لديه إعاقة في التعلم.

68 - وفي سياق يعاني فيه ما يقرب من 20 في المائة من سكان بلدان جزر المحيط الهادئ من شكل من أشكال الإعاقة، أقامت نيوزيلندا شراكة جديدة مع منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة دعما لهدف إنشاء منطقة تراعي مسائل الإعاقة في المحيط الهادئ بحلول عام 2030. واختتمت كلامها قائلة إن التمويل المقدم من نيوزيلندا سيدعم أنشطة المنتدى، بما في ذلك تحليل البيانات، وبناء القدرات والأنشطة التي تركز على نوع الجنس والشباب.

69 - **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): قالت إن التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يزال أمرا من الخيال على الرغم من أنها محددة بوضوح في القانون الدولي. ويتزايد اعتماد بعض الدول لنهج انتقائي إزاء حقوق الإنسان، أو ارتكاب انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان. ويسير الاتجاه نحو تقويض معايير حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع تزايد الهجمات على الإنجازات المتعددة الأطراف، ولا سيما في مجال القانون الدولي. ومضت تقول إن التحالف من أجل تعددية الأطراف هو مبادرة تساعد الدول على حشد التأييد لتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد.

70 - وأردفت تقول إن مجلس حقوق الإنسان أنشأ آلية للمساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة ضد الروهينغيا والأقليات الدينية الأخرى في ميانمار. وكانت هذه خطوة أولى حاسمة نحو ضمان المساءلة ولا غنى عنها لعودة اللاجئين الروهينغيا والمشردين قسراً بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. غير أنه من المؤسف أن قرار مجلس حقوق الإنسان 3/42 أغفل الإشارات إلى المساءلة، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في سياق الترحيل القسري. ومن المؤسف بالمثل أن الخطوات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في فنزويلا لم تنعكس في أي من قراري مجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة.

71 - ومضت تقول إن قرار الجمعية العامة 215/60 ينص على ضرورة تقيد الأعضاء المنتخبين لعضوية مجلس حقوق الإنسان بأعلى المعايير في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعاون التام مع المجلس. غير أن المجلس سيضعف ويصبح أكثر عرضة للهجوم السياسي إذا كانت نتيجة انتخاباته غير متسقة مع تلك الأحكام. وقالت إن سياسة بلدها المتمثلة في الامتناع عن دعم الترشيحات التي لا تفي بالمعايير المتفق عليها ستستمر في المستقبل. وينعكس التزام ليختنشتاين بمجلس يؤدي وظائفه وبهيئات الأمم المتحدة الأخرى

من خلال تسديد المدفوعات بالكامل وفي الوقت المحدد لمساهمتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة. واختتمت كلامها قائلة إن استمرار الحالة المالية غير المستقرة التي تواجهها الأمم المتحدة سيؤثر سلبا على قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان. وحثت جميع الدولِ التي لم تسدد بعد أنصبتها المقررة بالكامل على القيام بذلك من دون تأخير.

72 - **السيد خان** (بنغلاديش): قال إن العنف لا يزال يعصف بالبلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم، مما يقوض حقوق الإنسان بشكل خطير. فعمليات القتل الجماعي والاغتصاب والحرق العمد والتدمير، ولا سيما في مناطق النزاع، تبرز صورة واضحة عن خطورة الانتهاكات وحجمها. وعلى الرغم من أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحماية، فإنها كثيراً ما لا تفعل ذلك، وكثيراً ما يفلت الجناة، من الجهات من الدول أو من غير الدول على السواء، من العدالة والمساءلة. ويتعين على الدول أن تعالج الأسباب الجذرية للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وعندئذ فقط سيحتفظ الناس بثقتهم في صكوك حقوق الإنسان.

73 - وتابع يقول إن 1,2 مليون من الروهينغيا قد فروا من ديارهم ولجؤوا إلى بنغلاديش، وذلك في مواجهة الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار. ولم تنجح محاولات العودة الطوعية المتفق عليها على الصعيد الثنائي للروهينغيا إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وآب/أغسطس 2019. ومن أجل العودة إلى الوطن، يجب على ميانمار أن تضمن حقوق الإنسان للروهينغيا وأن تعتمد تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم.

74 - واستطرد قائلا إن بنغلاديش، في إطار جهودها الوطنية في مجال حقوق الإنسان، قدمت استعراضها الدوري الشامل في أيار/مايو 2018، فضلاً عن تقارير قدمتها إلى لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. واختتم كلامه قائلا إن بنغلاديش، بوصفها عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، ستواصل العمل عن كثب مع المقررين الخاصين والمكلفين بولايات ذات صلة والآليات المعنية لدعم حقوق الإنسان.

75 - **السيدة فيلدمان** (أستراليا): قالت إن بلدها، بوصفه عضوا في مجلس حقوق الإنسان، واصل تركيز جهوده على النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالات المساواة بين الجنسين، وحرية التعبير، وحرية الدين أو المعتقد، والحكم الرشيد، وحقوق الشعوب الأصلية، والمؤسسات الوطنية القوية لحقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركة المجتمع المدني. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها الحار، في إطار الدور القيادي الذي يضطلع به في زيادة أصوات دول المحيط الهادئ، بانضمام فيجي إلى مجلس حقوق الإنسان وانتخاب جزر مارشال لمجلس حقوق الإنسان في عام 2020.

76 - ومضت تقول إن أستراليا تواصل الدفاع عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وفي هذا السياق، ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان قرارا جديدا لتعزيز المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة كانت قد وقعت بيانا مشتركا بشأن المساءلة عن حقوق النساء والفتيات في السياقات الإنسانية. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها عزز أيضا حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية من خلال دعم معرض للصور الفوتوغرافية بعنوان "اسمعونا، وشاهدونا" واستضافة مناسبة عن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

77 - **السيدة يول** (النرويج): قالت إنه على الرغم من إحراز تقدم في سياق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن الحقوق الواردة فيه لا تزال تتعرض للضغوط في أجزاء كثيرة من العالم. ويحتاج الشباب إلى التثقيف الجنسي الشامل لاتخاذ خيارات مستنيرة بشأن حياتهم، ويتسم حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بأنه من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من التمييز.

78 - وأردفت قائلة إن حكومة النرويج، إذ يساروها قلق بالغ إزاء التقارير التي قدمها مؤخرا المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، تدعو الدول والمجتمعات المحلية على الاعتراف بحقوق جميع الأشخاص في حرية التعبير، وفي حرية إظهار الدين أو المعتقد، بما في ذلك نقد الدين. ولا يمكن أن يكون هناك مجال للتعصب أو التمييز أو القوالب النمطية على أساس الدين. وثمة سبب آخر يدعو إلى القلق هو تقلص الحيز المتاح أمام المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتتدهور حرية التعبير والمجتمع ككل عندما يجري إسكاتهم أو اعتقالهم تعسفاً أو حتى قتلهم عمدا.

79 - واختتمت كلامها بقولها إن قرارات والتزامات حقوق الإنسان لن تحقق أي نجاح من دون تمويل كاف. ولا تتلقى حقوق الإنسان سوى 3 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة، على الرغم من كونها إحدى

الركائز الثلاث للمنظمة. ولذلك فإن بلدها سيواصل دعم الدور والولاية العالميين لمفوضية حقوق الإنسان.

80 - **السيد سولاري** (بيرو): قال إن حكومة بلده بذلت جهودا كبيرة لبناء مجتمع أكثر شمولا للجميع يعامل فيه المواطنون على قدم المساواة أمام القانون، ويتسم فيه الحوار السياسي ومشاركة المجتمع المدني بالأهمية البالغة. ولدى بيرو هيكل مؤسسي قوي لتعزيز أداء نظامها القضائي المستقل وضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. واعترافا بالحاجة إلى إقامة مجتمع شامل للجميع، قدمت بيرو قرارا بشأن تعزيز الإدماج الاجتماعي. ومضى يقول إن البلد، بوصفه عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، ملتزم التزاما كاملا ونشطا بتعزيز نسيجه المؤسسي لضمان عدم تحيزه سياسيا. وقد زارت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بيرو، حيث اعتُمد مؤخراً بروتوكول لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

81 - واختتم كلامه بقوله إن التزام بلده بحقوق الإنسان يتجلى أيضا في المشاركة النشطة لمواطنيه في هيئات حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

82 - **السيدة ساكالا** (زامبيا): قالت إنه من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو فعال، ينبغي أن يكون لدى الدول إطار قانوني واضح ومؤسسات قوية للعدالة والحكم والأمن وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أنشأ دستور زامبيا مؤسسات رئيسية تيسر بفعالية امتثال البلد للالتزامات الناشئة عن صكوك حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بصياغة مشروع قانون للسجون سيعالج مسألة التعذيب في المرافق الإصلاحية؛ وكانت قد سنت قانونا للصحة العقلية ومشروعا لقانون الطفل؛ واستعرضت واعتمدت سياسات لضمان أن تكون السياسة الوطنية للطفل أكثر استجابة لتحسين رفاه الأطفال؛ واعتمدت قانونا وطنيا للتأمين الصحي، يسعى إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجيدة.

83 - **السيد غارسيا باز إي مينيو** (إكوادور): قال إن التنمية، بالإضافة إلى كونها حقا في حد ذاته، شرط هام من شروط تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتهدف خطة التنمية الوطنية للبلد للفترة 2017-2021 إلى ضمان الحياة الكريمة وتكافؤ الفرص لجميع الإكوادوريين. وتتعاون إكوادور مع آليات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وتقدم تقارير إلى اللجان المعنية. ومن خلال قرار مجلس حقوق الإنسان 29/35، شجعت أيضا على زيادة التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية بغية تعزيز أوجه التآزر بين البرلمانات وعمل مجلس حقوق الإنسان.

84 - ومضى يقول إن تعددية الأطراف أدت إلى تحقيق العديد من الإنجازات، بما في ذلك اعتماد صكوك واتفاقات مقبولة دوليا لحقوق الإنسان بشأن حماية البيئة والعمليات الإنسانية. غير أن تعددية الأطراف وحماية حقوق الإنسان تتعرض للهجوم وثمة محاولات متواصلة تُبذل لإضعاف التعاون الدولي والتقليل من قيمة أعمال الأمم المتحدة في وقت يواجه فيه العالم تحديات ملحة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، وتغير المناخ، والأزمات الإنسانية، والفقر الواسع الانتشار، وتزايد أوجه عدم المساواة.

85 - **السيد خشعان** (المملكة العربية السعودية): قال إنه تم وضع لوائح ونظم في بلده لتعزيز حقوق الإنسان وفقا لدستوره والشريعة الإسلامية والصكوك والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ومن بين حقوق الإنسان التي يحميها الإطار المؤسسي والقانوني للمملكة العربية السعودية الحقوق في الأمن والصحة والعمالة والتنمية، وفي تكوين الجمعيات ودعمها، بما في ذلك للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وقد عُدلت مؤخرا قوانين لضمان المساواة بين الجنسين، والسماح لجميع المواطنين بالحصول على جواز سفر، وحظر التمييز القائم على نوع الجنس.

86 - ومضى يقول إن المملكة العربية السعودية تؤمن إيمانا صادقا بأن الاختلافات الثقافية بين الشعوب قد تولد نموذجا ثقافيا ومجتمعيا يضيف إلى الإنسانية أكثر مما ينتقص منها. وفي هذا الصدد، يرحب بلده بالمشاركة والتنمية. واختتم كلامه قائلا إن البلد لا يزال حريصا على التعاون مع المجتمع الدولي ومع المنظمات الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع خصوصياته الوطنية.

رُفعت الجلسة الساعة 12:55.